مجلة شهرية، محكمة متعددة التخصصات
تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم
القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

Thirteenth Issue العدد الثالث عشر

septembre 2026 شتنبر

13

e-ISSN : 3085 - 5039 : الرقم المعياري الدولي

Press number : 1/2025 : رقم الصحافة

مجلة المقالات الدولية
العدد الثالث عشر، شتنبر 2026
e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر مجلة المقالات الدولية أن تقدم لقرائها وباحثيها العدد الثالث عشر، الصادر في شتنبر 2026، مواصلة لمسيرتها في دعم البحث الأكاديمي الرصين والنشر العلمي الموثوق.

وتعتز المجلة بفهرستها ضمن معامل التأثير العربي (AIF) واستمرار إدراجها ضمن International Scientific Indexing (ISI). واستجابة لطلبات الباحثين، توفر المجلة حاليا خاصية النشر الفوري للأبحاث المقبولة بعد استكمال إجراءات التحكيم العلمي.

وبهذه المناسبة، تجدد المجلة التزامها بالتحكيم الدقيق وأخلاقيات البحث ومعايير الجودة والشفافية. والله ولي التوفيق.

رئيس التحرير

Arab Impact Factor
INTERNATIONAL Scientific Indexing
ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
e-ISSN : 3085 - 5039
OPEN ACCESS ORCID

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 13، شتنبر 2026

اللجان العلمية

أنس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

د. مهند العيساوي

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. المهدي منشيد

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

Riccardo Pelizzo

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

دة. وفاء الفيلالي

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

دة. صليحة بوعكاكة

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زكرياء أقنوش

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. أحمد أعراب

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد ملاح

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. عبد الحي الغربة

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

محتويات العدد

الأمن المائي بالمغرب: آليات التدبيرورهانات الاستدامة في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية عبد الصمد زويت وسعيد شكاك	3-20
السياسات العمومية في الهندسة الدستورية لدستور2011 هِندا عبد الرحيم	21-49
السياسات المائية بالمغرب والعدالة المناخية: قراءة حقوقية في فعالية التشريع والحماية القضائية مصطفى سربوتي و وفاء الرباج	50-68
الصياغة التشريعية بين الأبعاد التقنية والموضوعية منى البنيني	69-92
اعتماد الموارد الرقمية في منظومة التكوين المهني بالمغرب: قراءة نقدية في ضوء استراتيجية "المغرب الرقمي 2030 " ومدى تجسدها في نموذج "مدن المهن والكفاءات" وطلي فوزية و محمد قفصي	93-110
L'analyse économique de la clémence en droit de la concurrence Fouad BENDIAB ; Mohamed HAMMOUMI	111-123

International Articles Journal
مجلة المقالات الدولية
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
Issue 13, September 2026
العدد 13، شتنبر 2026
IAJ

اعتماد الموارد الرقمية في منظومة التكوين المهني بالمغرب: قراءة نقدية في ضوء استراتيجية "المغرب الرقمي 2030 " ومدى تجسدها في نموذج "مدن المهن والكفاءات"

Adoption of Digital Resources in Morocco's Vocational Training System: A Critical Analysis in Light of the "Digital Morocco 2030" Strategy and Its Implementation in the "Cities of Trades and Skills" Model

وطلي فوزية
باحثة بسلك الدكتوراه، كلية علوم التربية،
جامعة محمد الخامس - الرباط

محمد قفصي
أستاذ جامعي، كلية علوم التربية،
جامعة محمد الخامس - الرباط

المستخلص:

يسعى هذا المقال إلى مساءلة واقع توظيف اعتماد الموارد الرقمية داخل منظومة التكوين المهني بالمغرب، انطلاقًا من قراءة نقدية للمسافة الفاصلة بين الطموح الذي تعبّر عنه الاستراتيجيات الوطنية الكبرى، وعلى رأسها استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"، والتوجهات العامة للتنمية الرقمية في أفق 2025، وبين ما يتحقق فعليًا على مستوى مؤسسات التكوين. وتعتمد الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا قائمًا على تحليل الوثائق الرسمية والأدبيات النظرية والتقارير المؤسساتية الوطنية والدولية ذات الصلة، دون الاستناد إلى معطيات ميدانية مستحدثة. وتُبيّن القراءة النقدية أن التحول الرقمي في التكوين المهني بالمغرب يصطدم بإكراهات مركّبة تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، وبمحدودية الكفايات الرقمية لدى المكونين، وبضعف الحكامة والتنسيق المؤسساتي بين الفاعلين، فضلًا عن استمرار فجوة رقمية على مستوى ذات طبيعة "من الدرجة الثالثة" في استعمالات التكنولوجيا وليس فقط في الولوج إليها. وتخلص المقال إلى مجموعة من المقترحات العملية الكفيلة بتقليص الفجوة بين النص الاستراتيجي والممارسة الميدانية، أبرزها بلورة مخطط قطاعي للرقمنة خاص بالتكوين المهني، وتعزيز التكوين المستمر الرقمي للمكونين، وارساء آليات حكامة تشاركية للتتبع والتقييم.

الكلمات المفتاحية:

التكوين المهني، الموارد الرقمية، التحول الرقمي، الاستراتيجيات الوطنية، الفجوة الرقمية، المغرب.

Abstract :

This article offers a critical reading of the reality of digital resource use within Morocco's vocational training system, in light of national digital transformation strategies, chiefly "Digital Morocco 2030" and the 2025 digital development orientations. Adopting a descriptive-analytical approach based on official documents and institutional and theoretical literature, without new field data, the article shows that digital transformation in Moroccan vocational training faces compound constraints related to digital infrastructure, limited digital competencies among trainers, and weak sectoral governance and coordination, alongside a persistent third-level digital divide in technology use rather than mere access. The article concludes with practical recommendations to narrow the gap between strategic text and field practice, notably a dedicated sectoral digitalization roadmap for vocational training, strengthened continuous digital training for trainers, and participatory governance mechanisms for monitoring and evaluation.

Keywords :

vocational training, digital resources, digital transformation, national strategies, digital divide, Morocco.

مقدمة:

يتصدر التحول الرقمي، في العقد الأخير، سلّم أولويات إصلاح منظومات التربية والتكوين على الصعيد الدولي، حيث تُبيّن تقارير منظمات دولية مرجعية، مثل اليونسكو ومنظمة اليونيفوك (UNESCO-UNEVOC)، أن نجاح رقمنة التكوين المهني والتقني لا يُقاس بمعدلات التجهيز بالعتاد الرقمي فقط، بل بمدى اندماج هذا العتاد في الممارسات البيداغوجية وبمستوى الكفايات الرقمية للمكونين. وتتقاسم عدة تجارب دولية هذا التحدي المشترك: كيفية تجاوز منطق "التجهيز" إلى منطق "الاستعمال الفعّال"، في ظل تسارع التحولات التكنولوجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وتأثيرها المتزايد على طبيعة المهن ومتطلبات سوق الشغل.

وعلى المستوى الوطني، أدرك المغرب أهمية هذا الرهان، فأطلق استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"، التي حظيت بالموافقة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وتهدف إلى جعل المغرب قطبًا رقميًا تنافسيًا في أفق 2030. وتزامن هذا التوجه مع تنزيل نموذج "مدن المهن والكفاءات" (CMC)، الذي يراهن على منظومة تكوين مهني حديثة ومندمجة في محيطها الاقتصادي والتكنولوجي، بما يعكس تحولًا مؤسساتيًا حديثًا في هندسة التكوين المهني بالمغرب.

غير أن مراجعة الأدبيات والتقارير المتاحة تكشف عن غياب دراسات نقدية-تركيبية تتناول بالتحليل الوثائقي مدى ترجمة هذه التوجهات الاستراتيجية إلى ممارسة فعلية داخل مؤسسات التكوين المهني بالمغرب على وجه التحديد؛ فالدراسات المتوفرة تتوزع بين تقارير مؤسساتية وصفية تُبرز المكتسبات دون تفكيكها نقديًا، وبين دراسات ميدانية محدودة النطاق الجغرافي أو القطاعي، دون وجود قراءة شاملة تربط بين الخطاب الاستراتيجي والواقع التطبيقي لمنظومة التكوين المهني تحديدًا، بمعزل عن قطاعي التعليم المدرسي والجامعي اللذين تستقطب أدبياتهما حصة أكبر من الاهتمام البحثي.

يروم هذا المقال العلمي ملء هذه الفجوة، من خلال تقديم قراءة نقدية-تركيبية لواقع توظيف الموارد الرقمية في منظومة التكوين المهني بالمغرب، بالاستناد إلى الوثائق الاستراتيجية الرسمية الخاصة بالقطاع والتقارير المؤسساتية الوطنية والدولية ذات الصلة، بما يتيح تحديد مكامن الفجوة التنفيذية بين الطموح الاستراتيجي والممارسة الميدانية، واقتراح مداخل عملية لتجاوزها.

مشكلة الدراسة وإشكاليتها

رغم ما تزخر به الوثائق الاستراتيجية الوطنية، وعلى رأسها استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"، من طموحات معلنة بخصوص رقمنة قطاع التكوين المهني -بما في ذلك ترجمتها المؤسساتية عبر نموذج "مدن المهن والكفاءات"- فإن الملاحظة الأولية لواقع مؤسسات هذا القطاع تكشف عن استمرار فجوة بين النص الاستراتيجي والممارسة الميدانية. فبين توفر بعض التجهيزات الرقمية من جهة، واستمرار إكراهات مرتبطة بالبنية التحتية وبالكفايات الرقمية للمكونين والحكامة المؤسساتية من جهة أخرى، يطرح السؤال المركزي

التالي: كيف تتشكل الفجوة التنفيذية بين طموح استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" ومدى تجسدها في نموذج "مدن المهن والكفاءات"، من جهة، والممارسة البيداغوجية الفعلية داخل منظومة التكوين المهني بالمغرب، من جهة أخرى؟

ويزداد هذا الإشكال حدة إذا ما استحضرنا أن قطاع التكوين المهني يحتل موقعًا محوريًا ضمن أولويات النموذج التنموي الجديد للمغرب (اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، 2021)، بوصفه رافعة أساسية لتأهيل الرأسمال البشري وتيسير الاندماج في سوق الشغل، وهو ما يجعل أي تعثر في مواكبته لمستجدات التحول الرقمي يتجاوز أثره الحدود القطاعية الضيقة ليطال أهدافًا تنموية أشمل. فمن جهة، تفرض التحولات المتسارعة في عالم الشغل، لاسيما مع بروز مهن جديدة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي والأتمتة، ضرورة تحيين مستمر لمضامين ومناهج التكوين المهني ولوسائطه البيداغوجية. ومن جهة أخرى، لا تزال المعطيات المتاحة حول درجة استيعاب هذه المستجدات داخل مؤسسات التكوين محدودة ومتفرقة، مما يبرر الحاجة إلى قراءة نقدية شمولية من قبيل ما يقترحه هذا المقال.

الأسئلة المنبثقة من السؤال المركزي

تتفرع عن الإشكالية المركزية الأسئلة الفرعية التالية:

ما أبرز مظاهر الفجوة بين الطموح الاستراتيجي والواقع التطبيقي في توظيف الموارد الرقمية؟

ما العوامل الكامنة وراء استمرار هذا التفاوت بين الطموح الاستراتيجي والممارسة الفعلية على مستوى البنية التحتية والكفايات والحكامة؟

ما السبل الكفيلة بتجويد توظيف الموارد الرقمية في منظومة التكوين المهني بالمغرب؟

فرضيات الدراسة

انطلاقًا من الإشكالية المطروحة، تفترض هذه القراءة النقدية-الوثائقية الفرضيتين الآتيتين، بغرض اختبارهما عبر تحليل مضامين الوثائق والتقارير المتاحة:

تُعزى الفجوة التنفيذية إلى التركيز على اقتناء المعدات الرقمية على حساب التأهيل البيداغوجي المستمر للمكوّنين.

يرتبط ضعف أثر التحول الرقمي بغياب مؤشرات وتقييمات دورية تقيس الملاءمة الفعلية للموارد الرقمية مع متطلبات سوق الشغل.

يرتبط تحسين توظيف الموارد الرقمية بمنظومة التكوين المهني بإرساء آليات حكامة تشاركية تجمع الفاعلين المؤسساتيين المعنيين (الوزارة الوصية، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الجهات، القطاع الخاص).

أهداف الدراسة

يتوخى هذا المقال تحقيق الأهداف التالية: الوقوف على مظاهر الفجوة بين الطموح الاستراتيجي والممارسة الفعلية في توظيف الموارد الرقمية بمنظومة التكوين المهني بالمغرب؛ تشخيص واقع هذا التوظيف على مستوى البنية التحتية والمنصات البيداغوجية والكفايات الرقمية؛ الكشف عن العوامل المؤسساتية التي تفسر استمرار هذه الفجوة، وفي مقدمتها تغليب منطق اقتناء المعدات على حساب التأهيل البيداغوجي المستمر وغياب آليات التتبع والتقييم؛ واقتراح مجموعة من المقترحات العملية القابلة للتفعيل لتجويد هذا التوظيف؛ فضلًا عن المساهمة في تأطير المفاهيم الأساسية المتصلة بالتكوين المهني والموارد الرقمية والتحول الرقمي.

أهمية الدراسة

يكتسي هذا المقال أهميته من راهنية موضوعه، إذ تتزامن مع مرحلة دقيقة تعرف فيها منظومة التكوين المهني بالمغرب تحولات هيكلية عميقة، في ظل تسريع تنزيل استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" وتزايد الرهان على الذكاء الاصطناعي والرقمنة كرافعة للتنمية. كما تكمن أهميتها العلمية في محاولتها الجمع بين التحليل النظري للمفاهيم والأطر المرجعية والقراءة النقدية للوثائق الاستراتيجية والمؤسساتية، بما يجعلها مرجعًا أوليًا يمكن أن يؤسس لدراسات ميدانية لاحقة تتقصى واقع الرقمنة في مؤسسات التكوين المهني بمقاربات كمية أو كيفية.

وتكتسب هذه القراءة قيمة عملية مضافة بالنسبة لصناع القرار والفاعلين المؤسساتيين في قطاع التكوين المهني (الوزارة الوصية، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، شركاء التمويل والاستثمار)، إذ تزودهم بعناصر تقييمية موضوعية تساعدهم على إعادة النظر في أولويات برامج الرقمنة القطاعية، وتوجيه الاستثمارات المستقبلية نحو الحلقات الأكثر تأثيرًا في جودة التكوين (الكفايات البيداغوجية الرقمية والحكامة)، عوضًا عن التركيز الحصري على التجهيز.

منهجية الدراسة

اعتمد هذا المقال أداة تحليل المضمون الكيفي للوثائق الاستراتيجية والمؤسساتية (Qualitative Document Analysis)، في إطار مقاربة تحليل السياسات العمومية (Policy Analysis)، بغاية تفكيك مضامين هذه الوثائق ومقارنتها بمعطيات الواقع التطبيقي. وتكوّن مجتمع الوثائق المشكِّل لمتن هذه الدراسة من ثلاث فئات مصنَّفة اعتُمدت كل واحدة منها بطاقة مستقلة لتحليل مضمونها (البطاقة الأولى، والبطاقة الثانية، والبطاقة الثالثة على التوالي): (1) الوثائق الاستراتيجية الرسمية الخاصة بقطاع التكوين المهني تحديدًا، وعلى رأسها استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" ووثائق مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT) والوزارة المكلفة بالتكوين المهني؛ (2) التقارير التقييمية المؤسساتية الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمتعلقة تحديدًا بمنظومة التكوين المهني؛ (3) تقارير المنظمات الدولية

ذات الصلة بالتكوين المهني والتقني (اليونسكو-يونيفوك). وقد استُحضر المخطط الوطني لتسريع تحول التعليم العالي (PACTE ESRI 2030) على سبيل المقارنة القطاعية فقط (كما هو مفصّل في المحور 6.5)، دون اعتباره جزءًا من مجتمع الوثائق الأساس لهذه الدراسة، تفاديًا لأي خلط بين قطاعي التعليم العالي والتكوين المهني. ولا يستند هذا المقال إلى معطيات ميدانية مستحدثة (استبانة أو مقابلات)، بل يقترح قراءة نقدية-تركيبية لمضامين هذه المصادر بغاية بناء تصور شمولي حول موضوع الدراسة. واستندت عملية تحليل المضامين إلى شبكة تحليل مزدوجة المحاور، عمودية وأفقية، تتخذ من استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" -بوصفها الوثيقة المرجعية الأحدث والأشمل- رأسًا لها ومنطلقًا لبناء معاييرها. فعموديًا، تُحلَّل مضامين كل وثيقة على حدة وفق ثلاثة معايير أساسية: (1) حضور البعد الرقمي أو غيابه ضمن الوثيقة المدروسة؛ (2) طبيعة الخطاب المتعلق به (وصفي-تعبوي أم نقدي-تقييمي)؛ (3) درجة التفصيل الإجرائي للتوجهات المعلنة (أهداف كمية، آجال زمنية، مؤشرات متابعة). وأفقيًا، تُقارَن هذه المعايير نفسها عبر الوثائق الثلاث مجتمعة (البطاقات الثلاث)، لتتبع مدى الانسجام أو التفاوت بين الخطاب الاستراتيجي الرسمي والتقارير التقييمية والمرجعيات الدولية. وقد جمع هذا التحليل، داخل كل بطاقة، بين تحليل كيفي لمضامين العبارات والجمل الدالة على البعد الرقمي، وتحليل كمي لتواترها، بما يتيح تحليلاً أفقيًا بين الوثائق (مقارنة المعطى نفسه عبر مصادر متعددة) وتحليلاً عموديًا داخل كل وثيقة (تتبع مدى الانسجام بين مختلف أجزائها).

.1
الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1.1. مفهوم التكوين المهني ومنظومته بالمغرب

يُقصد بالتكوين المهني مجموع الأنشطة والبرامج التكوينية الهادفة إلى تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والكفايات التقنية والتكنولوجية اللازمة لممارسة مهنة أو حرفة معينة، بما يخدم اندماجهم في سوق الشغل. وتتشكل منظومة التكوين المهني بالمغرب أساسًا من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT)، الذي يدير شبكة من مؤسسات التكوين (المعاهد المتخصصة في التكنولوجيا التطبيقية ISTA، والمعاهد ITA، ومدن المهن والكفاءات CMC، ومعاهد التكوين في مهن الصحة والمساعدة الاجتماعية IFMSAS)، إلى جانب مؤسسات التكوين المهني الخاص. وقد عرفت هذه المنظومة، منذ إحداث المكتب سنة 1974، تطورًا في أنماط التكوين (التكوين بالتناوب، والتكوين المزدوج، والتكوين عن بعد)، تدعم بخارطة طريق لتطوير التكوين المهني قُدمت أمام جلالة الملك محمد السادس سنة 2019، وركّزت بشكل خاص على إحداث "مدن المهن والكفاءات" (CMC) التي تعتمد أساسًا على منصات وموارد رقمية حديثة (مراكز المحاكاة، التكوين المهجّن)، لاسيما بعد جائحة كوفيد-19 التي شكلت محطة فارقة في تسريع اعتماد أنماط التكوين المدمجة والمعتمدة على الوسائط الرقمية.

2.1. مفهوم الموارد الرقمية والتحول الرقمي

تُعرَّف الموارد الرقمية بأنها مجموع الوسائط والأدوات والمحتويات البيداغوجية التي تُنتَج أو تُوزَّع أو تُستَغَل بواسطة التكنولوجيا الرقمية، من منصات التعلم عن بعد، والمحتويات التفاعلية، والمحاكيات الافتراضية، إلى نظم تدبير التكوين. ويُبرز شعيب ومنصور (Shuaib & Mansour, n.d.) أن تطور توظيف تكنولوجيا التعليم في التدريس مر بثلاث مراحل كبرى: التركيز على الموارد التعليمية المنفصلة، ثم التركيز على العدد والآلات، فالتركيز على الطرق والأساليب والاستراتيجيات التعليمية، وهو تدرّج يفسر لماذا لا يختزل مفهوم الموارد الرقمية اليوم في مجرد العتاد. أما التحول الرقمي فيتجاوز مجرد إدخال الأجهزة والتقنيات إلى المؤسسات، ليشمل إعادة هندسة السيرورات البيداغوجية والإدارية والتنظيمية بالكامل، بما يستدعي تغييرًا في الثقافة المهنية للفاعلين (مكونين ومسيرين ومتدربين) قبل أن يكون تغييرًا في العتاد والبرمجيات. وتؤكد أدبيات اليونسكو-يونيفوك (UNESCO-UNEVOC, 2022) أن نجاح رقمنة التكوين المهني والتقني (TVET) يتوقف بالدرجة الأولى على تأهيل الكفايات الرقمية للأطر المكونة، أكثر من توقفه على مجرد توفير التجهيزات.

3.1. الأساس النظري: نظرية الفجوة الرقمية

يستند هذا المقال، في قراءته النقدية، إلى الإطار النظري للفجوة الرقمية بأبعادها الثلاثة كما بلورها فان ديورسن وهيلسبر (Van Deursen & Helsper, 2015). فبعد أن اقتصر التصور الأول للفجوة الرقمية

على بعد الولوج المادي للتكنولوجيا (الدرجة الأولى)، ثم بعد التفاوت في المهارات الرقمية (الدرجة الثانية)، جاءت الدرجة الثالثة من الفجوة الرقمية لتركز على التفاوت في نوعية الاستعمالات والعائد الفعلي الذي يجنيه الأفراد والمؤسسات من توظيف التكنولوجيا. وتفيد هذه المقاربة النظرية في تحليل واقع التكوين المهني بالمغرب، حيث لا يكفي توفر التجهيزات الرقمية بمراكز التكوين لضمان تحول رقمي فعلي، بل يتطلب الأمر تفاعلًا نوعيًا مع هذه الموارد على مستوى الممارسات البيداغوجية والتدبيرية.

4.1. الدراسات السابقة ذات الصلة

يندرج هذا المقال في امتداد مجموعة من الدراسات والتقارير الدولية والوطنية التي تناولت رقمنة التكوين المهني والتقني من زوايا متعددة. ففي دراسة ميدانية حول تجربة معهد شنتشن للتكنولوجيا التطبيقية بالصين، وثّق كل من شو وجيانغ وواي وتشينغ (Xu, Jiang, Wei & Qing, 2024) مسار التحول الرقمي لمؤسسة تكوين مهني كبرى، وخلصوا إلى أن نجاح هذا التحول ارتبط بمقاربة تدريجية جمعت بين تحديث البنية التحتية وإعادة هندسة المقررات وتأهيل الأطر التكوينية في آن واحد، وهو ما يقدّم درسًا مقارنًا مفيدًا لتجربة المغرب. كما بيّنت دراسة اليونسكو-يونيفوك (UNESCO-UNEVOC, 2022) حول الكفايات الرقمية لمكوني التكوين المهني والتقني، والتي شملت عينة دولية واسعة، أن نسبة لا تتجاوز 52 في المائة من الممارسين المهنيين صرّحوا بأنهم تلقوا تكوينًا فعليًا على تقديم التكوين بصيغ رقمية أو غير تقليدية، وهي نسبة تكشف حجم الفجوة القائمة عالميًا بين طموح الرقمنة وواقع تأهيل الموارد البشرية. وفي السياق الخليجي، توصلت دراسة الجابر والثويني والعيار (Al-Jaber, Al-Thwaini & Al-Ayyar, 2020) حول أهمية التكنولوجيا الرقمية في مجال التعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الأساسية بدولة الكويت إلى أن أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه أكثر تأكيدًا لأهمية هذه التكنولوجيا مقارنة بأقرانهم الحاصلين على الماجستير، دون وجود فروق دالة تُعزى لمتغير الجنس. كما تخلص دراسة ميدانية جزائرية حول أثر التحول الرقمي على جودة التعليم العالي بجامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت (Tabi & Belghabab, 2024) إلى أن توفير الوسائل والبنية التحتية التكنولوجية للأساتذة والطلبة شرط ضروري، وإن يكن غير كافٍ وحده، لاستثمار إيجابيات التحول الرقمي في تحسين الجودة. وعلى المستوى الوطني، أكدت خلاصات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2024)، ضمن نتائج الدراسة الدولية TALIS، استمرار اختلالات بنيوية في التكوين الرقمي لهيئة التدريس والتكوين بالمغرب. وتتقاطع هذه الدراسات جميعها حول فرضية مركزية مفادها أن العائق الأكبر أمام التحول الرقمي في التكوين المهني والتقني ليس تقنيًا بالأساس، بل يتعلق بالعنصر البشري وبالحكامة المؤسساتية. ويسعى هذا المقال إلى الإضافة على هذه الدراسات من خلال تخصيص القراءة النقدية بمنظومة التكوين المهني المغربية تحديدًا، وربطها بمنظومة الاستراتيجيات الوطنية الحديثة، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة المذكورة بشكل مباشر.

.2
الإطار المؤسساتي والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة

1.2. الإصلاح الهيكلي لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

يندرج إصلاح منظومة التكوين المهني ضمن الإطار الشامل الذي رسمه القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (المملكة المغربية، 2019)، والذي جعل من الرقمنة أحد الروافع الأساسية لتجويد المنظومة برمتها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه ليس مستحدثًا كليًا، بل يمتد بجذوره إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين (اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، 1999)، الذي نص، ضمن دعامته العاشرة، على استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل، وعلى وجه الخصوص في مجال التكوين المستمر والتكوين عن بعد، مع التحذير من اختزال العلاقة التربوية في الوسيط التكنولوجي. وقد استلهم هذا التوجه من توصيات النموذج التنموي الجديد (اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، 2021) الذي شدد على ضرورة الرفع من الرأسمال البشري عبر تكوين ذي جودة يستجيب لحاجيات سوق الشغل ومتطلبات الاقتصاد الرقمي. وتترجم خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019)، المقدمة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، هذا التوجه في مخطط عملي يستحضر الرقمنة ضمن روافعه الرئيسية.

2.2. استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"

تشكل استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" (وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، 2024)، التي أطلقتها الحكومة المغربية في شتنبر 2024 تحت إشراف وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الإطار المرجعي الأحدث للتحول الرقمي بالمغرب في أفق سنة 2030. وترتكز هذه الاستراتيجية على محورين استراتيجيين وثلاثة محفزات من بينها تعميم الولوج إلى الإنترنت وتنمية الرأسمال البشري الرقمي، مع اعتماد الذكاء الاصطناعي كرافعة أساسية للتنمية. ورغم أن هذه الاستراتيجية لا تستهدف قطاع التكوين المهني حصرًا، فإن أحد محاورها يتعلق مباشرة بتكوين الكفاءات الرقمية وتأهيل الموارد البشرية، وهو ما يجعلها إطارًا مرجعيًا غير مباشر لأي مجهود لرقمنة التكوين المهني.

3.2. دروس من المخطط الوطني لتسريع تحول التعليم العالي (PACTE ESRI 2030)

يقدم المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، 2023) نموذجًا مقارنًا مفيدًا لقطاع التكوين المهني، من حيث اعتماده مقاربة قطاعية شمولية للتحول الرقمي مرتبطة بأولويات البرنامج الحكومي وبتوصيات النموذج التنموي الجديد. ويكشف هذا المخطط أن نجاح أي تحول رقمي قطاعي يتطلب حكامة واضحة، وموارد مالية وبشرية مخصصة، وآليات تتبع وتقييم دورية مجتمعة في وثيقة مرجعية واحدة، وهي الشروط التي تفصّل المقارنة أدناه (6.5) مدى توفرها في قطاع التكوين المهني.

4.2. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: مؤشرات التكوين الرقمي

يُعد المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (CSEFRS) فاعلًا استشاريًا مركزيًا في تقييم منظومة التربية والتكوين بالمغرب. فقد سبق للمجلس أن أكد، في تقريره رقم 2018/3 حول الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث العلمي، على ضرورة التكوين المستمر كشرط لمهننة الفاعلين التربويين، بل أدرج صراحة "التكنولوجيات التربوية والثقافة الرقمية" ضمن مكونات المنهاج المندمج المقترح للتكوين الأساس والمستمر للفاعلين التربويين. وتلتقي هذه الخلاصة مع ما كشفه المجلس نفسه (2024) حول نتائج الدراسة الدولية "طاليس 2024" (TALIS) من اختلالات لافتة في التكوين الرقمي لهيئة التدريس في التعليم المدرسي. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تستهدف حصريًا هيئة التدريس التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الخاضعة لآليات توظيف وتكوين أساس ومستمر مختلفة جوهريًا عن تلك المعتمدة لدى مكوني التكوين المهني التابعين لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT)؛ ولذلك لا يمكن تعميم نتائجها على هذه الفئة الأخيرة دون تحفظ منهجي صريح. بل إن غياب مسح وطني مماثل لـ"طاليس"، خاص بمكوني التكوين المهني ويقيس تكوينهم المستمر في الكفايات الرقمية، يُعد في ذاته أحد مظاهر الفجوة المعطياتية التي تكشفها هذه القراءة النقدية.

5.2. قراءة مقارنة بين مخططي التعليم العالي والتكوين المهني

تكشف المقارنة بين المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) من جهة، ومسار رقمنة التكوين المهني من جهة أخرى، عن تفاوت واضح في درجة التأطير الاستراتيجي القطاعي. فبينما استفاد التعليم العالي من مخطط وطني مندمج يحدد بدقة أولويات التحول الرقمي وآلياته وآجاله ومؤشرات تتبعه، لا تتوفر منظومة التكوين المهني، حتى الآن، على وثيقة مرجعية موازية خاصة بها تترجم التوجهات العامة لاستراتيجية "المغرب الرقمي 2030" إلى تدابير قطاعية محددة زمنيًا وقابلة للقياس. وتعني هذه الملاحظة أن التكوين المهني يظل، من حيث الرقمنة، تابعًا لمسارات القطاعات المجاورة (التعليم العالي أساسًا) أكثر مما هو صاحب مسار استراتيجي رقمي خاص به يراعي خصوصيته البيداغوجية والمهنية القائمة على التكوين التطبيقي والتداريب الميدانية، وهو ما يُرجّح تفسير جزء من التفاوت الملحوظ بين وتيرة الرقمنة في القطاعين.

.3

حضور توظيف الموارد الرقمية في منظومة التكوين المهني بالمغرب من خلال الوثائق

1.3. البنية التحتية الرقمية بمراكز التكوين

شهدت مراكز التكوين المهني التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، خلال العقد الأخير، مجهودًا ملحوظًا في تجهيز الورشات والمختبرات بالوسائل الرقمية (الحواسيب، أجهزة العرض، بعض المحاكيات الرقمية للتكوين التقني)، خصوصًا في الشعب ذات الصلة بالصناعة والطيران والرقمنة. غير أن الوثائق المؤسساتية المتاحة لهذه القراءة لا توفر بعد مؤشرات كمية موحدة وحديثة حول نسب التغطية بالأنترنت عالي الصبيب أو معدلات التجهيز الرقمي حسب الجهة أو الوسط (حضري/قروي)، وهي ثغرة معطياتية تستدعي تقريرًا إحصائيًا متخصصًا من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT). ومع ذلك، فإن ما هو متاح من وثائق مؤسساتية وخطاب رسمي، لاسيما ما يتعلق بتفاوت وتيرة تنزيل نموذج "مدن المهن والكفاءات"، يسمح، بحذر منهجي، باستنتاج تفاوت في وتيرة التجهيز الرقمي بين الشعب "الرائدة" (كالمعلوماتيات والصناعة) والشعب التقليدية (كالحرف والجلد والنسيج).

2.3. المنصات والموارد البيداغوجية الرقمية

لجأ مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، خصوصًا في سياق جائحة كوفيد-19، إلى اعتماد نظام التكوين عن بعد ومنصات رقمية لضمان استمرارية التكوين، إلى جانب اعتماد نظام التكوين المزدوج والمتناوب الذي يدمج بين فترات التكوين النظري عن بعد والتداريب الميدانية. وقد شكلت هذه المرحلة محطة تسريع حقيقية لإدماج الموارد الرقمية في الممارسة البيداغوجية اليومية، لكن استمرارية توظيف هذه المنصات بعد انتهاء الجائحة تظل رهينة بمدى تحول هذا الاستعمال "الاضطراري" إلى استعمال "مؤسسي" مندمج ضمن الهندسة البيداغوجية العادية للتكوين، وهو ما لا تسمح الأدبيات المتاحة بالجزم بتحققه الكامل حتى الآن.

3.3. الكفايات الرقمية للمكونين والمتدربين

يبقى العنصر البشري، وفي مقدمته المكون، الحلقة الحاسمة في أي مسار للتحول الرقمي، ذلك أن توفر التجهيزات والمنصات لا يترجم آليًا إلى توظيف بيداغوجي فعال ما لم يواكبه تكوين مستمر يؤهل المكونين لدمج الأدوات الرقمية في ممارساتهم التعليمية-التعلمية. وتتقاطع هذه الخلاصة مع ما توصلت إليه دراسة اليونسكو-يونيفوك (UNESCO-UNEVOC, 2022) حول تنمية الكفايات الرقمية لأطر التكوين المهني والتقني، والتي أظهرت أن نسبة لا تتجاوز 52 في المائة من ممارسي هذا القطاع عالميًا صرحوا بتلقيهم تكوينًا في أساليب التكوين غير التقليدية (بما فيها الرقمية)، وهي نسبة تكشف عن فجوة عالمية في هذا المجال تتقاسمها منظومة التكوين المهني بالمغرب دون شك. وفي السياق المغاربي، تخلص دراسة عزيز، وناجي، وجفال (د.ت.) حول تكوين المكونين أثناء الخدمة في ضوء مقاربة الكفايات إلى أن التكوين أثناء الخدمة يظل

الرافعة الأنسب لتجاوز محدودية التكوين الأساس في مواكبة مستجدات الممارسة المهنية، بما فيها المستجدات الرقمية. كما تشير دراسة شعبان أحمد (2021) حول أنماط التفاعل الفردي والجماعي في بيئة التعلم الإلكتروني إلى أن فاعلية الموارد الرقمية بيداغوجيًا لا ترتبط بمجرد توفرها، بل بنمط التفاعل الذي يُبنى حولها، وهو ما يعزز أطروحة هذا المقال حول أولوية الكفايات والاستعمال على مجرد الولوج.

4.3. نماذج ومبادرات رقمية بمنظومة التكوين المهني

عرفت السنوات الأخيرة إطلاق عدد من المبادرات الرقمية القطاعية التي تندرج في سياق تحديث عرض التكوين المهني بالمغرب، من قبيل تطوير منصات رقمية للتسجيل والتدبير الإداري للمتدربين (على غرار منظومة "ماي واي" لتدبير مساطر الترشيح والتسجيل)، وإحداث فضاءات رقمية تفاعلية (Fablabs ومختبرات محاكاة رقمية) داخل بعض مراكز التكوين المتخصصة في المهن الصناعية والتكنولوجية، وإطلاق منصة "OFPPT Academy" لتعلم اللغات والمهارات الذاتية عن بعد، فضلًا عن تجارب محدودة في التكوين عن بعد همّت بالأساس المقررات النظرية والتقييمات. ويسعى مكتب التكوين المهني إلى الربط بين هذه المبادرات ومخططات التنمية الرقمية الوطنية عبر شراكات مع فاعلين من قبيل وكالة التنمية الرقمية (ADD)، التي تصدر تقارير تربط بين مخططات الرقمنة الشاملة ومجال تكوين الكفاءات وتنمية الرأسمال البشري الرقمي. غير أن هذه المبادرات تبقى، في غالبها، مبادرات قطاعية أو تجريبية محدودة النطاق، لم ترتق بعد إلى مستوى مخطط رقمي شمولي وموحّد على صعيد كافة مؤسسات التكوين المهني، بما يحد من قابليتها للتعميم ومن استدامة أثرها البيداغوجي.

5.3. البعد التمويلي للتحول الرقمي في التكوين المهني

لا يمكن فصل واقع توظيف الموارد الرقمية عن البعد التمويلي الذي يحكم أي مسار للتحول الرقمي، ذلك أن تحديث البنية التحتية الرقمية وصيانتها الدورية، وتطوير محتويات بيداغوجية رقمية أصيلة بدل الاكتفاء باستيراد حلول جاهزة، وتكوين الأطر المكونة بشكل مستمر، كلها مسارات تستلزم تمويلًا مستقرًا ومتعدد السنوات، وليس مجرد استثمارات ظرفية أو مرتبطة بمشاريع محدودة في الزمن. وتشير أدبيات التحول الرقمي في قطاع التكوين المهني والتقني دوليًا إلى أن غياب آلية تمويل واضحة ومستدامة، أو اعتماد التمويل عبر مشاريع وشراكات دولية متقطعة، يُضعف من قدرة المؤسسات على تخطيط رقمنة تدريجية ومندمجة، ويجعلها عرضة لتوقف المشاريع الرقمية بمجرد انتهاء الدعم الخارجي أو الظرفية المالية التي أطلقتها. ومن ثم، فإن أي مخطط قطاعي مستقبلي لرقمنة التكوين المهني بالمغرب مدعو إلى تضمين آلية تمويل ذاتية ومندمجة ضمن الميزانية القطاعية العادية، بدل الارتهان حصريًا لمشاريع الشراكة الدولية.

4.

قراءة نقدية: الفجوة بين الطموح الاستراتيجي والواقع التطبيقي

1.4. إكراهات البنية التحتية والتفاوتات الترابية

رغم الطموح الذي تحمله استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" (وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، 2024) والتوجهات العامة للتنمية الرقمية (رئاسة الحكومة، 2020)، فإن تعميم البنية التحتية الرقمية على امتداد شبكة مراكز التكوين المهني يصطدم، وفق ما تشير إليه الوثائق المؤسساتية والخطاب الرسمي المتاح، بتفاوتات ترابية بين المراكز الحضرية الكبرى والمراكز القروية أو شبه الحضرية، في غياب تقرير إحصائي شامل صادر عن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT) يحدد بدقة نسب التغطية بالأنترنت ومؤشرات التجهيز حسب الجهة والوسط. فبينما تتوفر المدن الكبرى ومدن المهن والكفاءات على تجهيزات حديثة نسبيًا، تبقى مراكز أخرى رهينة بنية تحتية محدودة (ضعف التغطية بشبكة الأنترنت عالي الصبيب، قدم التجهيزات المعلوماتية)، وهو ما يكرّس شكلًا من "الفجوة الرقمية من الدرجة الأولى" (فجوة الولوج) لم تُحسم بعد، رغم أنها المفترض أن تكون الأسهل معالجة مقارنة بأبعاد الفجوة الرقمية الأخرى.

2.4. إكراهات التكوين المستمر للمكونين وتثمين الكفايات الرقمية

يُشكّل التكوين المستمر للمكونين في المهارات الرقمية والبيداغوجيا الرقمية أحد أبرز نقط الضعف في مسار التحول الرقمي بالتكوين المهني. وتُظهر معطيات تقرير طاليس 2024 (TALIS) الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أن التكوين الرقمي لهيئة التدريس بالتعليم المدرسي يبقى دون المستوى المطلوب؛ وبالرغم من أن هذه المعطيات لا تشمل مباشرة مكوني التكوين المهني الخاضعين لمنظومة تكوين وتوظيف مغايرة، فإن غياب مسح مماثل خاص بهذه الفئة الأخيرة يبقى مؤشرًا دالاً في ذاته على محدودية آليات تتبع وتقييم التكوين المستمر الرقمي داخل قطاع التكوين المهني. وتنسجم هذه الملاحظة مع خلاصات دراسة اليونسكو-يونيفوك (UNESCO-UNEVOC, 2022) التي أكدت أن نجاح رقمنة التكوين المهني والتقني يتوقف أساسًا على الكفايات الرقمية للمكونين وليس فقط على توفر التجهيزات، وهو ما يجعل الاستثمار في العنصر البشري شرطًا لازمًا لا يقل أهمية عن الاستثمار في العتاد.

3.4. إكراهات الحكامة والتنسيق المؤسساتي

يعاني تفعيل الاستراتيجيات الرقمية القطاعية من ضعف آليات التنسيق بين الفاعلين المتعددين المتدخلين في منظومة التكوين المهني (الوزارة الوصية، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الجهات، القطاع الخاص). وتُعد هذه الوضعية مظهرًا قطاعيًا لإشكال الحكامة التشاركية الذي يطرحه تعدد المتدخلين في تدبير برامج التحول الرقمي دون آلية تنسيقية موحدة ملزمة. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع التكوين المهني لا يتوفر، في حدود ما تسمح به الوثائق المتاحة لهذه القراءة، على تقرير تقييمي متخصص صادر عن جهة مستقلة (كالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي) يقيس تحديدًا حكامة التحول الرقمي بهذا

القطاع؛ وهو غياب يُعد في ذاته أحد مظاهر الفجوة التي تكشفها هذه القراءة النقدية، ويستدعي إحداث آلية تقييم قطاعية متخصصة. فغياب المخطط القطاعي المندمج الذي سبقت الإشارة إليه، يجعل تفعيل التوجهات الرقمية الكبرى يسير بوتيرة متفاوتة من مؤسسة إلى أخرى، دون تتبع ممنهج لمؤشرات الأداء والأثر.

4.4. الفجوة الرقمية الثالثة: من الولوج إلى نوعية الاستعمال

انطلاقًا من الإطار النظري لفان ديورسن وهيلسبر، يتبين أن التحدي الحقيقي أمام منظومة التكوين المهني بالمغرب لم يعد يقتصر على تعميم الولوج إلى التجهيزات الرقمية (الفجوة من الدرجة الأولى)، بل يتجاوزه إلى مستويين أعمق: التفاوت في المهارات الرقمية اللازمة لاستثمار هذه التجهيزات بيداغوجيًا (الفجوة من الدرجة الثانية)، والتفاوت في نوعية الاستعمال والعائد الفعلي المحقق منه على مستوى جودة التكوين وقابلية التشغيل (الفجوة من الدرجة الثالثة). وهذا ما يفسر، جزئيًا، لماذا لا يترجم الاستثمار في التجهيزات الرقمية بمفرده إلى تحسن ملموس في مخرجات التكوين المهني، ما لم يواكبه استثمار مواز في الكفايات والممارسات البيداغوجية.

5.4. دروس من تجارب مقارنة

تُظهر مقارنة تجربة المغرب بتجارب دولية أخرى في رقمنة التكوين المهني والتقني أن العامل الحاسم في نجاح هذا المسار ليس حجم الاستثمار في التجهيزات وحده، بل التسلسل المنهجي في التنزيل. ففي التجربة الصينية بمعهد شنتشن، اعتُمدت مقاربة تدريجية ومندمجة جمعت بين تحديث البنية التحتية، وإعادة هندسة المقررات الدراسية لتتلاءم مع أدوات التعلم الرقمي، وتكوين الأطر التكوينية بالتوازي مع كل مرحلة من مراحل التحول، بدل الاقتصار على تعميم التجهيزات بمعزل عن باقي المكونات. وفي المقابل، يُلاحظ أن الجهود المبذولة في السياق المغربي ما تزال تركز بالدرجة الأولى على البعد التجهيزي، في حين يبقى التكوين المستمر للمكونين والحكامة القطاعية المندمجة حلقتين أقل حضورًا في مسار التفعيل، وهو ما يفسر جزئيًا الفارق بين وتيرة إعلان الاستراتيجيات ووتيرة تحقق أثرها الفعلي على أرض الواقع. وتؤكد الوارثي (2022)، في قراءتها لواقع التكوين المهني بالمغرب في زمن ما بعد الجائحة، أن هذه المحطة الاستثنائية شكلت اختبارًا حقيقيًا كشف عن تفاوت جاهزية مؤسسات التكوين، وهو ما يلتقي مع خلاصات دراسات جزائرية مقارنة حول دور التكوين المهني في تنمية الموارد البشرية (بونجو، 2018) وحول واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال (بن كيح، د.ت.)، واللتين تُجمعان على أن التأخر في هذا المضمار ببلدان المغرب العربي يرتبط بضعف الحكامة والتنسيق أكثر من ارتباطه بندرة الموارد ذاتها.

.5
نتائج القراءة النقدية

تخلص القراءة النقدية لهذا المقال إلى النتائج الآتية:

يتقدّم التحول الرقمي بمنظومة التكوين المهني بسرعتين متفارقتين: سرعة الخطاب الاستراتيجي الطموح الذي تجسده وثائق من قبيل "المغرب الرقمي 2030"، وسرعة أبطأ على مستوى التفعيل الميداني. وقد تحوّلت الفجوة الرقمية في هذا القطاع، تدريجيًا، من فجوة ولوج (من الدرجة الأولى) إلى فجوة في نوعية الاستعمال والكفايات (من الدرجة الثالثة)، وهو ما يؤكد الفرضية الأولى لهذه الدراسة: فتغليب منطق اقتناء المعدات على حساب التأهيل البيداغوجي المستمر للمكونين يبقى السبب الأبرز لبقاء برامج التكوين المستمر في الكفايات الرقمية غير مهيكلة ومحدودة الأثر.

وتؤكد القراءة كذلك الفرضية الثانية المتعلقة بغياب مؤشرات ومنظومة تقييم دورية تقيس ملاءمة الموارد الرقمية مع متطلبات سوق الشغل المتغيرة، وهو ما يُضعف قدرة الفاعلين على تصحيح المسار في الوقت المناسب. ويُضاف إلى ذلك ضعف التنسيق بين الفاعلين المتعددين (الوزارة الوصية، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الجهات، القطاع الخاص) وغياب مخطط قطاعي مندمج للرقمنة خاص بالتكوين المهني. وتبقى هذه الخلاصات، بحكم طبيعتها الوثائقية، إطارًا تمهيديًا يستدعي التحقق الميداني اللاحق، وتستدعي في مجملها إعادة توجيه سياسات التحول الرقمي في التكوين المهني نحو مقاربة تركز على الإنسان (المكوِّن والمتدرب) قبل التركيز على العتاد. كما تؤكد القراءة الفرضية الثالثة المتعلقة بارتباط تحسين توظيف الموارد الرقمية بإرساء آليات حكامة تشاركية بين الفاعلين المؤسساتيين، وهو ما تعكسه محدودية آليات التنسيق التي رصدتها هذه القراءة.

وعلى مستوى البنية التحتية، تُبيّن القراءة أن الفجوة الرقمية من الدرجة الأولى، رغم كونها الأيسر معالجة نظريًا، لم تُحسم بعد على امتداد الشبكة الوطنية لمراكز التكوين المهني؛ إذ تظل المراكز القروية وشبه الحضرية رهينة بنية تحتية محدودة (ضعف التغطية بالأنترنت عالي الصبيب، قدم التجهيزات) مقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى ومدن المهن والكفاءات، في غياب تقرير إحصائي وطني موحد يحدد بدقة حجم هذا التفاوت الترابي. كما تكشف القراءة أن التحول من الاستعمال "الاضطراري" للمنصات الرقمية، الذي فرضته جائحة كوفيد-19، إلى استعمال "مؤسسي" مندمج ضمن الهندسة البيداغوجية العادية للتكوين، لم يتحقق بعد بشكل كامل، وهو ما يُبقي استدامة المكتسبات الرقمية لتلك المرحلة موضع تساؤل. ويُضاف إلى ذلك، على المستوى التمويلي، غياب آلية تمويل ذاتية ومستقرة ومتعددة السنوات لرقمنة التكوين المهني، الأمر الذي يجعل المبادرات الرقمية القطاعية (على غرار منصة "OFPPT Academy" ومنظومة "ماي واي") عرضة للارتهان بمشاريع الشراكة الدولية الظرفية بدل الانتظام ضمن الميزانية القطاعية العادية.

وتُظهر المقارنة القطاعية مع المخطط الوطني لتسريع تحول التعليم العالي (PACTE ESRI 2030)، وكذا مع تجارب دولية مقارنة كتجربة معهد شنتشن للتكنولوجيا التطبيقية بالصين، أن نجاح أي تحول رقمي قطاعي يظل مشروطًا بالتلازم بين ثلاثة مكونات دفعة واحدة -تحديث البنية التحتية، وإعادة هندسة المقررات، وتكوين الأطر- وليس بتغليب أحدها على الآخر؛ في حين لا تزال منظومة التكوين المهني بالمغرب تفتقر إلى وثيقة مرجعية موازية تُترجم التوجهات العامة لاستراتيجية "المغرب الرقمي 2030" إلى تدابير قطاعية محددة زمنيًا وقابلة للقياس، وهو ما يُبقيها تابعة، من حيث وتيرة الرقمنة، لمسارات القطاعات المجاورة أكثر مما هي صاحبة مسار استراتيجي رقمي خاص بها.

.6
المقترحات

بناءً على ما سبق، يقترح هذا المقال مجموعة من المقترحات العملية التي من شأنها تقليص الفجوة بين الطموح الاستراتيجي والممارسة الفعلية، وهي كالتالي:

بلورة مخطط قطاعي مندمج لرقمنة التكوين المهني، على غرار مخطط PACTE ESRI 2030 المعتمد في التعليم العالي، بأهداف ومؤشرات أداء واضحة وآجال محددة للتنزيل؛

تعميم البنية التحتية الرقمية (التجهيزات، الشبكات، الصبيب العالي) على جميع مراكز التكوين المهني مع إعطاء الأولوية للمناطق القروية وشبه الحضرية لتقليص الفجوة الترابية؛

إرساء برنامج وطني للتكوين المستمر الرقمي للمكونين، يشمل الكفايات التقنية والبيداغوجيا الرقمية على حد سواء، مستلهَم من توصيات دراسة اليونسكو-يونيفوك (UNESCO-UNEVOC, 2022)؛

إحداث آلية حكامة تشاركية للتتبع والتقييم تجمع الوزارة الوصية ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والجهات والقطاع الخاص، لضمان الانسجام بين النص الاستراتيجي والتفعيل الميداني؛

تشجيع البحث العلمي التطبيقي والدراسات الميدانية التي تقيس الأثر الفعلي للرقمنة على جودة التكوين وقابلية تشغيل الخريجين، تجاوزًا لمقاربة الولوج نحو مقاربة الاستعمال والأثر.

ويظل تفعيل هذه المقترحات مشروطًا بترتيب تنفيذي واضح: فبلورة المخطط القطاعي المندمج تمثل الخطوة الأساس التي تُبنى عليها باقي الإجراءات، في حين يبقى الاستثمار في تكوين المكونين شرطًا مصاحبًا لا يمكن فصله عن تعميم التجهيزات، تجنبًا لتكرار سيناريو توفر العتاد دون كفايات تُحسن استثماره بيداغوجيًا. وتبقى آلية الحكامة التشاركية الضامن الأساسي لاستمرارية هذا المسار وتقييمه الدوري، بعيدًا عن منطق المبادرات المتفرقة وغير المنسقة.

خاتمة:

سعى هذا المقال إلى مساءلة واقع توظيف الموارد الرقمية داخل منظومة التكوين المهني بالمغرب، من خلال قراءة نقدية للمسافة الفاصلة بين طموح الاستراتيجيات الوطنية الكبرى وواقع التفعيل الميداني، معتمدًا في ذلك على شبكة تحليل مضمون ثلاثية البطاقات (البطاقة الأولى، والثانية، والثالثة) بمحوريها العمودي والأفقي، انطلاقًا من استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" بوصفها رأس هذه الشبكة ومرجعيتها العليا. وقد بيّنت هذه القراءة أن التحول الرقمي لهذا القطاع الحيوي، رغم ما راكمه من مكتسبات على مستوى الخطاب الاستراتيجي والمبادرات المؤسساتية، لا يزال يصطدم بإكراهات بنيوية مرتبطة بالبنية التحتية والكفايات الرقمية والحكامة. وتبقى الرهانات المستقبلية مرتبطة بقدرة الفاعلين على تجاوز منطق "التجهيز من أجل التجهيز" نحو مقاربة شمولية تضع الإنسان (المكوِّن والمتدرب) في صلب أي مسار للتحول الرقمي. ويفتح هذا المقال، بحكم طبيعته النظرية، الباب أمام دراسات ميدانية لاحقة تختبر هذه الخلاصات باستبانات ومقابلات مع الفاعلين المباشرين في منظومة التكوين المهني.

وإذا كان هذا المقال قد اقتصر، بحكم اختياره المنهجي، على القراءة النظرية والوثائقية دون اللجوء إلى أدوات جمع معطيات ميدانية جديدة، فإن ذلك لا يقلل من قيمته التأسيسية بقدر ما يفتح أفقًا بحثيًا واعدًا: إجراء دراسات مقارنة بين جهات المملكة المختلفة لقياس حدة الفجوة الرقمية الترابية، وتطوير مؤشرات كمية لقياس النضج الرقمي لمؤسسات التكوين المهني، واستقصاء تمثلات المكونين والمتدربين أنفسهم إزاء هذا التحول، بما يمكّن من تظهير الفجوة بين الخطاب الاستراتيجي والممارسة اليومية بأدوات تجريبية أكثر دقة.

لائحة المراجع

- بن كيح، ن. (د.ت.). تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر. جامعة الجزائر 3، 85–95.
- بونجو، ف. ز. (2018). دور التكوين المهني في تنمية الموارد البشرية في الجزائر. مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، 6(16)، 117–134.
- رئاسة الحكومة، المملكة المغربية. (2020). مذكرة التوجهات العامة للتنمية الرقمية بالمغرب في أفق 2025. رئاسة الحكومة.
- شعبان أحمد، أ. (2021). نمط التفاعل (الفردي - الجماعي) في بيئة تعلم إلكتروني. مجلة دراسات في التعليم الجامعي، (53)، ص 87 وما بعدها.
- شعيب، م. ر.، ومنصور، هـ. م. (د.ت.). الأساليب الحديثة في توظيف تكنولوجيا التعليم في التدريس. مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة، العدد الحادي عشر، 101–112.
- طيبي، م. م.، وبلغبب، م. (2024). أثر التحول الرقمي على جودة التعليم العالي: دراسة ميدانية بجامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت [مذكرة ماستر، إشراف س. بوخلوفي]. جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت.
- عزيز، س.، ناجي، ل.، وجفال، م. (د.ت.). تكوين المكونين أثناء الخدمة في ضوء الكفايات التعليمية لأستاذ التعليم الثانوي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص: ملتقى التكوين بالكفايات في التربية، 385–405.
- اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين. (1999). الميثاق الوطني للتربية والتكوين. المملكة المغربية.
- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. (2021). النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات وبناء الثقة لتسريع المسيرة نحو التقدم والازدهار للجميع (التقرير العام). المملكة المغربية.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2018). التقرير رقم 2018/3 حول الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث العلمي.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2024). نتائج المغرب في الدراسة الدولية للتعليم والتعلم TALIS 2024.
- المملكة المغربية. (2019). القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.113 المؤرخ في 9 غشت 2019. الجريدة الرسمية، عدد 6805.
- الوارثي، ل. (2022). التكوين المهني بالمغرب: التحديات والتحولات في زمن ما بعد الجائحة. مجلة مسالك التربية والتكوين، 5(2)، 24–43.

- وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. (2024). استراتيجية "المغرب الرقمي 2030". المملكة المغربية.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. (2019). خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، المقدمة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس. المملكة المغربية.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. (2023). المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار PACTE ESRI 2030. المملكة المغربية.

- Al-Jaber, H. S., Al-Thwaini, S. I., & Al-Ayyar, G. M. (2020). The importance of digital technology in learning from the perspective of faculty members at the College of Basic Education in Kuwait. Journal of the Faculty of Education, Mansoura University, 111(1), 173–200.
- UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training. (2022). Trends mapping study: Digital skills development in TVET teacher training. UNESCO-UNEVOC.
- Van Deursen, A. J. A. M., & Helsper, E. J. (2015). The third-level digital divide: Who benefits most from being online? In A. Williams, J. Schulz, L. Robinson, S. R. Cotten, & T. M. Hale (Eds.), Communication and information technologies annual: Digital distinctions and inequalities (pp. 29–53). Emerald Group Publishing.
- Xu, J., Jiang, T., Wei, M., & Qing, Z. (2024). The digital transformation of vocational education: Experience and reflections of Shenzhen Polytechnic University. Vocation, Technology & Education, 1(1), 2. https://doi.org/10.54844/vte.2024.0522